ADD ARB/21A27/1

مشروع القـرار الجديد [ARB-2] (بوينس آيرس، 2017)

تيسير إنترنت الأشياء والمدن والمجتمعات الذكية من أجل التنمية العالمية

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (بوينس آيرس، 2017)،

إذ يذكِّر

*أ )* بالقرار 197 (بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، حول تيسير إنترنت الأشياء تمهيداً لعالم موصل بالكامل؛

*ب)* بالقرار 66 (جنيف، 2015) لجمعية الاتصالات الراديوية، حول الدراسات المتعلقة بالأنظمة والتطبيقات اللاسلكية لتطوير إنترنت الأشياء (IoT)؛

*ج)* بالقرار 98 (الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، حول تعزيز تقييس إنترنت الأشياء والمدن والمجتمعات الذكية من أجل التنمية العالمية؛

*د )* بالقرار 50 (المراجَع في دبي، 2014) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، حول الاندماج الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ﻫ )* بأهداف قطاع تنمية الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات التي حددها القرار 71 ( المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، وعلى الخصوص الهدف (2.D) والذي كلف بمقتضاه قطاع تنمية الاتصالات للاتحاد بمهمة تطوير بيئة مؤاتية لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجيع تطوير شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذا التطبيقات والخدمات ذات الصلة، وذلك على الخصوص من أجل تقليص الفجوة التقييسية؛

*و )* بالتوصية ITU‑D 22 حول سد الفجوة التقييسية بالتعاون مع الأفرقة الإقليمية للجان الدراسات**،**

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن تطوير تكنولوجيات إنترنت الأشياء سيكون له تأثير إيجابي على العديد من القطاعات، من بينها على الخصوص، قطاعات الصحة والزراعة والنقل والطاقة وذلك نظراً للتطبيقات المقدمة؛

*ب)* أن الانتشار على نطاق واسع لإنترنت الأشياء سيساهم بشكل ملحوظ في إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

*ج)* أنه مع مراعاة أعمال التقييس المتصلة بإنترنت الأشياء والمدن والمجتمعات الذكية المنجزة بالاتحاد الدولي للاتصالات، فإن الجوانب التي تهم التشغيل البيني والأمن على الخصوص، تستدعي جهوداً تعاونية إضافية على الصعيد العالمي؛

*د )* دور المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى المعنية في هذا المجال،

وإذ يدرك

*أ )* أن الدور الهام للاتحاد الدولي للاتصالات، وعلى وجه الخصوص قطاع تنمية الاتصالات كمشجع لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي؛

*ب)* دور قطاع تقييس الاتصالات، وعلى وجه الخصوص لجنة الدراسات 20، في إجراء الدراسات وأعمال التقييس المتصلة بإنترنت الأشياء وتطبيقاتها، بما في ذلك المدن والمجتمعات الذكية، والتنسيق مع المنظمات الأخرى التي تعمل في هذين المجالين؛

*ج)* دور قطاع الاتصالات الراديوية، وعلى وجه الخصوص فريق العمل 5D في إجراء دراسات بشأن الجوانب التقنية والتشغيلية للشبكات والأنظمة الراديوية والاحتياجات من الطيف فيما يتعلق بإنترنت الأشياء، وذلك من خلال المسألة 8.1.9 من البند 1.9 من بنود جدول أعمال المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2019،

يقرر تكليف مدير مكتب تنمية الاتصالات، بالتعاون مع مديري مكتب تقييس الاتصالات ومكتب الاتصالات الراديوية

1 بإنجاز دراسات حول إنترنت الأشياء والمدن والمجتمعات الذكية، بما في ذلك تطبيقاتها وخدماتها في البلدان النامية، بالتعاون مع الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والأعضاء المنتسبين والهيئات الأكاديمية، على أن تشكل هذه الدراسات أساساً لإعداد تقرير يحدد الاحتياجات الخاصة بهذه البلدان، والتحديات التقنية والاقتصادية والتنظيمية ذات الصلة؛

2 بإجراء دراسات لتحديد نماذج اقتصادية مستدامة تضمن الانتقال الرقمي التدريجي للمدن والمجتمعات الذكية وانخراط مختلف الأطراف المعنية فيها؛

3 بوضع استراتيجيات تطوير إنترنت الأشياء واعتماد المبادئ التوجيهية للمدن والمجتمعات الذكية وإعداد دلائل عملية لضمان التشغيل البيني للمنصات والخدمات والتدبير الأمثل للموارد والبيانات وفقاً لتوصيات الاتحاد الدولي للاتصالات ونتائج أعمال لجنة الدراسات 20 لقطاع تقييس الاتصالات؛

4 بالعمل والتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية على خلق بيئة ملائمة تمكن من تبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات لضمان انتشار إنترنت الأشياء والمدن والمجتمعات الذكية بما في ذلك تطبيقاتها وخدماتها على نطاق واسع وذلك من خلال تنظيم ورشات عمل وندوات على المستوى الإقليمي أو العالمي،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والمؤسسات الأكاديمية المشاركة في أعمال قطاع تنمية الاتصالات

1 إلى المشاركة الفاعلة في الدراسات المتعلقة بإنترنت الأشياء والمدن والمجتمعات الذكية بما في ذلك تطبيقاتها وخدماتهابقطاع تنمية الاتصالات، بتوفير كل مساعدة ممكنة؛

2 إلى المشاركة الفاعلة في أعمال وأنشطة قطاع تقييس الاتصالات وبالخصوص لجنة الدراسات 20 المعنية بإنترنت الأشياء والمدن والمجتمعات الذكية؛

3 إلى التعاون وتبادل الخبرات في هذا المجال،

يشجع الدول الأعضاء

على تبني أُطر تنظيمية على مستوى مؤسساتها تساعد وتحفز على تطوير إنترنت الأشياء والمدن والمجتمعات الذكية بما في ذلك تطبيقاتها وخدماتها، وعلى تفعيل سياسات عامة لمساندة هذا التطور.